في الابن ظم ليخرج العم لام وهو اخ الاب لامه وكذلك ابنه الضمير عايد على العم
اي ابن عم الميت او ابن عم ابيه او ابن عم جده اي حيث ينتهي ولو في عمرة رحمية بالاضافة
اي لانها تلحق بالزوجية في خمسة احكام التوارث وحوق الطلاق لها والظهار والايلاء
وامتناع نكاح اربع سواها وهي في العدة على نحو عشرين مفصلة ذكرها في القاموس
فليراجع او ورث به ومعلوم انهم عصبات المعتق او معتقه المتعصبون بانفسهم
وان بعدوا كابنائهما واخواتهما دون غيرهم كبنات عمهم واخواتهم فلا يرد على الحصر
في الشرح حصة المعتق ومعتق المعتق اي لدخولهم في قوله او ورث به من
جنس النساء اسم جمع لا واحد له من لفظه بل واحدة امراة وهو خطا اجاب عنه
الشهاب قال بان اضافتها الى الاب تخرج بنت البنت ويلزم من سفولها سفول
ابيها بقصد ارادة الابن ولو مجازا مع انتسابه للميت بالبنوة ام ابي الام فلا ترث
اي لانها ادلت بذكر غير وارث وتسمى عندهم لجرة الغاسلة الزوجة وان لم يحصل
وطي ولا طوق رحمية لا المطلقة بائنا وان كان في مرض موته خلافا للائمة الثلاثة
او ورثت به هو سهو او سبق قلم كما قاله قال اذ ليس لذا انثى ترث بالاول
غير المعتقة فتامله نعم يمكن حمله على معتقة المعتق فانها ترث عتيق عتيقها
قال في الرحبية • وليس في النساطر اعصبه • الا التي منت بعتق الرقبه •
وان علت الاولى وان علوا وعلوت لان التثنية كالجمع ترد الاشياء الى اصولها وهذه
اللفظة مشتقة من العلو وقد يقال اصلها علوت تحركت الواو وانفتح ما قبلها قلبت
الفا ثم حذفت الالف لالتقائها ساكنة مع تا التانيث الساكنة اصالة ولا يكون
الاخ ورث ان الزوج لا يرث الا من الزوجة لانهم لا يحجبون ومن بقي محجوب الخ
قال في شرح المنهج لان غيرهم محجوب بغير الزوج اما الزوج فلا يحجب احدا بل هو
محجوب بالابن عن النصف لا يحجبون اي حرمانا وان حجبوا نقصانا ابن الابن
بالابن سكت عما لحوائي لوضوح انهم محجوبون بالاب والابن وتصح مسئلتهم
الخ الاولى اسقاط لفظة تصح لانها اشتهرت في التصحيح لا التاصيل ولا يكون
الا والميت ذكرا اي ضرورة ان ارث الزوجة يستدعي كون الميت ذكرا وهي البنت
لها النصف وبنت الابن لها السدس والام لها السدس والزوجة لها الثمن
وللاخت الباقي وهو واحد لجدتين بالام قال في الرحبية •
وتسقط الجدات من كل جهة • بالام فافهمه وقس ما اشبهه •

قوله

وتصح الاولى اسقاط لفظ تصح لانها توهم تكرار العمل لان فيها سدسا باي
مكررا واثنين بواحد وثمنا وهما عددان متوافقان بالنصف فيضرب نصف احدهما
في كامل الاخر • ضابط اي قاعدة كلية اي هذا ضابط فهو خبر لمبتدا محذوف
حاز جميع التركة اي لان الجميع عند انفرادهم يرثون بالتعصيب الا الاخ للام والزوج
ومن قال بالرد اي الرد زيادة في قدر السهام ونقص من عددها والعول نقص
من قدرها وزيادة في عددها لا يرثون اي حيث الكفاية وجود العصبة بنفسه
او الرد وسياتي وقوله وهم كل قريب لا اي اصطلاحا واما شرعا فكل قريب كامر
جد وجدة هذان هما الصنف الاول واولاد بنات لا صنف ثان وبنات اخوة
صنف ثالث واولاد اخوات صنف رابع وبنو اخوة للام صنف خامس وعم
للام صنف سادس وبنات اعمام صنف سابع وعمات صنف ثامن واخوال
صنف تاسع وخالات صنف عاشر ومدلون بهم صنف حادي عشر اذ
لم يبق في الاول الخ ان قوله جد وجدة ساقطان كابي ام وام ابي ام وان علت
يستغرق جميع افراد الصنف • ومحل هذا اي ما علم من كلام المتن ان ذوي
الارحام لا يرثون اذا استقام امر بيت المال اي في قسمة التركات • ولا ذو فرض
مستغرق اي ولم يوجد ايضا من يرد عليه فان الرد مقدم على توريث ذوي
الارحام لان القرابة المفيدة لاستحقاق الفرض اقوى فيقدم من وجدت فيه
بالرد على غيره ان ينزل كل منهم منزلة من يدلي به اي من حيث الارث فياخذ
ما كان ياخذه لو كان موجودا وطرح بالارث بالحجب ففي زوجة وبنت بنت للزوجة
الربع فان بنت البنت لا تحجب الزوجة وان نزلت منزلتها فيما كانت ياخذ
بينهما ارباعا وجهه ان بنت البنت تنزل منزلة البنت فلها النصف وبنت الابن
تنزل منزلة بنت الابن فلها السدس تكملة الثلثين فمسئلتهما من ستة لدخول
النصف في السدس يبقى بعد فرضهما اثنان يقسمان عليهما رد اباعتبار
نصيبهما فلبنت البنت واحد ونصف ولبنت بنت الابن نصف فحصل الكسر على
مخرج النصف فيضرب في اصل المسئلة وهو ستة تخرج اثني عشر لبنت البنت
تسعة فرضا ورد وهو ثلاثة ارباع ولبنت بنت الابن ثلاثة فرضا ورد وهو
ربع وترجع بالاختصار الى اربعة لان حصة كل منهما لها ثلث صحيح فاصل المسئلة من
ستة وصحت من اثني عشر وترجع بالاختصار الى اربعة هذا معنى قول المؤلف